



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التعليم الجامعي الأهلي في العراق التحديات والحلول

أ.د. عبد الرسول عبد جاسم



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التعليم الجامعي الأهلي في العراق .. التحديات والحلول

أ.د. عبد الرسول عبد جاسم *

المقدمة

يحتل التعليم الجامعي الاهلي أهمية اساسية في العراق كدريف للتعليم الجامعي الرسمي في المرحلة الراهنة وذلك انطلاقا من المستجدات التنموية التي تتطلب تجديد الطاقات وتعبئتها لخدمة المجتمع في مجال المعرفة والتعليم والبحث العلمي... والتي تقتضي بدورها رسم رؤيا كفيلة لتقويمه وتحديد متطلباته لاستجابة احتياجات سوق العمل.

ومن هنا تمت دراسة الموضوع على وفق مايلي :-

اولا - التأسيس و الأهمية.

ثانيا - التحديات.

ثالثا - الاجراءات.

رابعا - التوجهات الاستراتيجية.

خامسا - الخلاصة و الاستنتاجات.

هدف البحث

توضيح مضامين واهمية التعليم الجامعي الاهلي وتشخيص التحديات التي تواجهه ووسائل علاجها ورسم السياسات الكفيلة للنهوض به وتطورة انطلاقا من العلاقة العضوية مابين التعليم الجامعي الرسمي و التعليم الجامعي الاهلي كأحد مكونات البنية التحتية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

* دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية المنصور الجامعة.

مشكلة البحث

تتجسد في تحديد المتغيرات التي تستلزم وضع السياسات الكفيلة لمسار التعليم الجامعي الاهلي في العراق كمنهجية واضحة للتنمية المستدامة... لكون العملية التعليمية بمجملها هي ذات طبيعة استهلاكية وإنتاجية في ان واحد

اولا - التأسيس و الاهمية

يعتبر العراق من الرواد الاوائل في اقامة التعليم العالي الجامعي الاهلي كظهير للتعليم الجامعي الرسمي لاستجابة الطلب المتزايد للالتحاق بالتعليم الجامعي... حيث تم في طلائع الخمسينيات من القرن الماضي افتتاح جامعة الحكمة تلاها تأسيس الجامعة المستنصرية في عام 1963 وكلية الفقه وما رافق هذه المسيرة من تغييرات ازاء الاختلاف في الروؤى والايديولوجيات، الا انه يمكن القول بان سنة 1987 كانت الانطلاقة الناجزة بصدور قانون رقم (814) للتعليم الجامعي الاهلي سنة 1987 حيث تم منح ثلاث اجازات لتأسيس ثلاث كليات خلال العام الدراسي 1987 - 1988.. ثم (6) كليات اخرى مابين الاعوام 1990 الى 1994 حتى صدور قانون رقم (13) لسنة 1996 وتعديلاته واستمر بموجبه منح اجازات التأسيس ليصل الى (10) كليات حتى نهاية عام (2000).

وتزايدت وتيره منح اجازات التأسيس بعد عام (2003) ليصل الى (26) كلية (منها جامعتين) حتى نهاية العام الدراسي 2009 - 2010 والى (52) كلية (منها جامعتين ومعهد للدراسات العليا) عند نهاية العام الدراسي (2014 - 2015)... حيث صدر قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لسنة 2016 الذي نظم اسلوبا جديدا لاليه اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدءا من التأسيس و الهيكلية العلمية لمسار التعليم العالي الأهلي وانتهاء بتنظيم اعضاء الهيئه التدريسيه وادارتها والترقيات العلمية... وطريقة ادارة الاموال لتوفير المتطلبات اللازمه

لإنجاح العملية التعليمية والتربوية والاكاديمية بكافة جوانبها... وهكذا استمرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في منح اجازات التأسيس ليصل عددها في الوقت الحاضر الى ما يقارب (75) كلية وجامعة في طريقها للتأسيس (عدا اقليم كردستان) اكثر من ثلثها في محافظة بغداد و (6) كليات في كل من كربلاء و النجف الاشرف وما بين (1- 4) كلية موزعه ما بين محافظات الوسط والجنوب، وازداد مقابل ذلك عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الاهلي ليلبغ (46275) طالب للعام الدراسي (2008 – 2009) والى حوالي (60.000) طالب للعام الدراسي (2010 – 2011) والى اكثر من (150.000) طالب عند نهاية العام الدراسي (2016 – 2017) كما ازدادت من الجانب الاخر اعداد التدريسيين العاملين في تلك الكليات والجامعات من (623) تدريسي على الملاك الدائم و (440) محاضر خارجي خلال العام الدراسي (2006 – 2007) الى حوالي (6888) تدريسي على الملاك الدائم منهم (3035) من الحاصلين على شهادة الماجستير اضافة الى نسبة (10% - 15%) من المجموع الكلي للتدريسيين من المحاضرين الخارجيين وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (1)

الجامعات والكليات الاهلية العاملة ومجموع الطلبة والتدريسيين في كل منها

ت	اسم الكلية او الجامعة	مجموع الطلاب	حملة الدكتوراه	حملة الماجستير	المجموع
1	الجامعة الوطنية للعلوم و التكنولوجيا الاهلية	298	10	21	31
2	الكلية الاسلامية الجامعة	6691	117	338	455
3	جامعة الامام جعفر الصادق	6012	65	90	155
4	جامعة البيان	363	10	15	35
5	جامعة اهل البيت ع	2186	78	85	163

73	38	35	669	جامعة اوروك	6
79	49	30	2079	كلية ابن حيان الجامعة	7
157	112	45	2871	كلية اصول الدين الجامعة	8
425	267	158	11006	كلية الاسراء الجامعة	9
94	70	24	67	كلية الامال الجامعة	10
25	19	6	1207	كلية الامام الجامعة / بلد الجامعة	11
76	24	52	522	كلية الباني الجامعة	12
56	30	26	311	كلية البصره الجامعة للعلوم و التكنولوجيا	13
118	64	54	4098	كلية التراث الجامعة	14
64	30	34	712	كلية الحدباء الجامعة	15
102	75	27	847	كلية الحسين الجامعة	16
94	60	34	633	كلية الحكمة الجامعة	17
91	69	22	14922	كلية الحلة الجامعة	18
236	118	118	7840	كلية الرافدين الجامعة	19
184	117	67	3095	كلية الدراسات الانسانية الجامعة	20
175	81	94	2703	كلية الرشيد الجامعة	21
148	98	50	4762	كلية السلام الجامعة	22
50	22	28	530	كلية الشيخ الطوسي الجامعة	23
141	83	58	2085	كلية الصفوة الجامعة	24
35	14	21	227	كلية الطف الجامعة	25
112	58	54	1286	كلية العراق الجامعة	26
224	128	96	2668	كلية الفارابي الجامعة	27

93	46	47	888	كلية الفراهيدي الجامعة	28
12	5	7	159	كلية الفقه الجامعة	29
140	71	69	9704	كلية القلم الجامعة	30
125	61	64	2084	كلية الكتاب الجامعة	31
82	52	30	1224	كلية الكنوز الجامعة	32
110	58	52	1080	كلية الكوت الجامعة	33
264	142	122	7428	كلية المأمون الجامعة	34
303	197	106	5108	كلية المستقبل الجامعة	35
55	26	29	1908	كلية المصطفى الجامعة	36
105	53	52	3845	كلية المعارف الجامعة	37
110	64	46	3494	كلية المنصور الجامعة	38
74	50	24	1101	كلية النخبة الجامعة	39
104	62	42	2731	كلية النور الجامعة	40
88	52	36	935	كلية النور الجامعة	41
14	5	9	39	كلية الهادي الجامعة	42
95	68	27	2732	كلية البرموك الجامعة	43
31	24	7	869	كلية بغداد للصيدلة الجامعة	44
132	72	60	4929	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	45
88	37	51	894	كلية بلاد الرافدين الجامعة	46
373	248	125	7110	كلية دجلة الجامعة	47
92	64	28	4184	كلية شط العرب الجامعة	48
35	15	20	657	كلية صدر العراق الجامعة	49

147	85	62	2933	كلية مدينة العلم الجامعة	50
158	121	37	4066	كلية مزايا الجامعة	51
6898	3853	3035	150792	المجموع	

المصدر - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الاهلي
2017

يتضح مما تقدم تزايد اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الاهلي ليشكل مايقارب (18 % - 20 %) من مجموع الطلبة المتقدمين للتعليم الجامعي الرسمي ليمثل حوالي ثلث المجموع الكلي للطلبة المقبولين في الكليات الرسمية وارتفعت نسبة اعداد الخريجين قياسا بالتعليم الجامعي الرسمي بنفس هذه النسبة حتى نهاية العام الدراسي (2016 - 2017) ومن المتوقع ان يصل الى اكثر من (70 - 75) الف طالب للاعوام الدراسية المقبلة.

اما من حيث الاقسام العلمية والاختصاصات فقد تباينت اعدادها والتي تتراوح ما بين (5 - 12) قسما تكاد تكون متشابه والتي تشمل اقسام علوم الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات وتقسيماها و الهندسية وتقنيات التكيف و الكهرباء و الاختصاصات الطبية وتقنياتها بما فيها طب الاسنان و الصيدلة و التحليلات المرضية والبصريات الى جانب اختصاصات العلوم الادارية و الاقتصادية و القانون وفي مجالات الجغرافيا و التاريخ و اللغة العربية والانكليزي و الاعلام كما مبين في جدول رقم (2)

عدد الاقسام العلمية حسب الاختصاص في الكليات للعام الدراسي (2016 - 2017)

الاختصاصات	عدد الاقسام
الطبية	32
الهندسية	77
الادارية	48

38	العلوم الصرفة
39	القانونية
79	الانسانية
313	المجموع

المصدر - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الاهلي 2017

- يتبين من الجدول اعلاه عدم التوازن في الاختصاصات العلمية حيث تحتل الاختصاصات الادارية و الانسانية في مجموعها اكثر من (50 %) من مجموع الاختصاصات الكلي
- يظهر لنا مما تقدم اهمية التعليم الجامعي الاهلي ودوره الفاعل الاسهام في العملية التعليمية و التربوية لتأسيس قاعدة علمية متنوعة قادرة على بناء القدرات و المهارات للمساهمة في تلبية احتياجات سوق العمل المتنامية وذلك من خلال
- استيعاب الخريجين من الدراسات الاعدادية الذي يتجاوز حدود استيعاب الكليات الرسمية و التي لاتزيد عن (150 - 160) الف طالب سنويا
 - تخفيض الضغط المالي على الموازنة العامة حيث تشير الدراسات الاولية الى ان كلفة الطالب الواحد تصل الى مابين (12 - 15) مليون دينار سنويا للاختصاصات الطبية وتقنياتها وحوالي (8 - 10) مليون دينار سنويا للاختصاصات الهندسية والعلمية وما بين (2 - 3) مليون دينار سنويا للدراسات الانسانية
 - توفير فرص التحاق الطلبة في الاختصاصات التي تتفق مع رغبتهم و التسجيل في الكليات الاهلية داخل العراق بدلا عن اكمال دراستهم في الكليات الاهلية خارج العراق وما يتبعه من ضياع للعملة الاجنبية فضلا عن توفير فرص لاكمال الدراسه للاشخاص الذين فاتتهم فرص التعليم.

- توفير فرص عمل للعاملين سواء اكان من خريجي الدراسات العليا (دكتوراه - ماجستير) او للمتسبين الاخرين للقيام ببعض الاعمال الادارية و الخدمية الاخرى.

ثانيا - التحديات

على الرغم من مرور اكثر من ثلاث عقود على تأسيس التعليم الجامعي الاهلي في العراق الا انه لايزال يعاني من مجموعة من التحديات (كما هو شأن التعليم الجامعي الرسمي) لاداء رسالته كجزء من العملية التربوية التي تفرضها مقتضيات التطور العلمي والتقني نتيجة ترسيخ مفاهيم العولمة التي تستلزم بناء الانشطة الانتاجية لمواكبة تلك التطورات ، ازاء الازعاج الاقتصادية والاجتماعية السائدة ومواجهة التزايد السريع في اعداد خريجي الدراسة الاعدادية مما يثير جملة من التساؤلات حول هذا النوع من التعليم... بخصوص دورة وفاعلية وكيفية دعمه وتطويره وماهيته وفلسفته ، فهل هو منافس ام بديل او مكمل للانشطة الاكاديمية و العلمية في العراق... وماهي اساليب استثماره مقارنة بالاستثمارات ذات الانتاج المادي (العيني) للاجابة على تلك التساؤلات لابد لنا من دراسة وتحليل الامور التي يعاني منها التعليم الجامعي الاهلي وتحديد المعطيات التي قيدت مسيرته العلمية والتربوية وافقدته بالتالي المبادرات الذاتية لمواجهتها من اجل اقامة تعليم جامعي اهلي يتمتع بالجوده والاداء المتميز وهي :-

أ : زيادة متطلبات الانفاق الاستثماري واحادية التمويل

تعتبر الاجور الدراسية في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي والوحيد في الجامعات الكليات الاهلية والتي تشكل في مجموعها اكثر من (85 %) من مجمل الايرادات المتحققة ، ويتأتى المتبقي من بعض الانشطة الهامشية من مراكز التدريب و التعليم المستمر في بعض الكليات والجامعات او من رسوم تقديم الخدمات مما يشكل عبئا ماليا عليها مقابل الزيادات المستمرة في الانفاق الاستثماري و ضرورات التوسع و التجديد المستمر لتطوير انشطتها المختلفة لمسايرة التطورات العلمية و التقنية

في مجال مسؤوليتها باعداد الكوادر الوظيفية و العلمية المتخصصة والذي يستلزم استحداث الاقسام العلمية الجديدة وتوسيع المرافق الخدمية و الادارية والقاعات الدراسية ودوائر البحث والتطوير... وبالتالي الاحتياج الى انفاق المزيد من الاموال و الاستثمارات للحفاظ على الجوده و النوعية مما جعلها عاجزه عن تنفيذ مشاريعها وخططها الاستثمارية المطلوبة لضمان استمرارها الامر الذي ادى مؤخرا الى تدخل المستثمرين والذي تسبب بأشكاليات على حساب العملية التربوية في هذا القطاع فعلى الرغم من نجاح البعض منها الا انها ادت الى ردود فعل سلبية وارباك مسيره التعليم الجامعي الاهلي لاعتقاد اغلب المستثمرين بان الاستثمار في هذا المجال شأنه شأن الاستثمارات الاخرى في مجالات الانتاج السلعي بينما الواقع هو عكس ذلك لان الاستثمار في المجال التعليمي يعتبر من الاستثمارات العاملة في المشاريع ذات البنية الاساسية والنفع العام والتي تعتمد التمويل الذاتي ويستخدم الفائض من الايرادات وخاصة في المراحل الاولى من التأسيس للانفاق على التطوير وديمومه العملية التعليمية الجامعية الامر الذي يتطلب والحلة هذه اعادة النظر في الضوابط المتعلقة بشأن اختيار المستثمرين... لضمان سلامة الجودة و النوعية .

لقد اتضح لنا ومن خلال مراجعتنا لتجارب الدول في الاستثمار لاقامة الجامعات و الكليات الاهلية ان غالبيتها يتم الاشراف عليها من قبل جمعيات خيرية او مؤسسات غير حكومية) منظمات المجتمع المدني المعروفة وذات اختصاص احيانا (ذات اهداف فكرية و انسانية وخير مثل على ذلك جامعة هارفرد و جامعة اكسفورد و جامعة كمبرج... وغيرها

من الجامعات الاهلية المرموقة حيث ان تمويل هذه الجامعات يتم بصوره رئيسية من التبرعات و الهبات و المساعدات بالاضافة الى الرسوم التي يدفعها الطلبة ويستخدم الفائض المتحقق من الايرادات في مشاريع اقتصادية تغذي نفقات الجامعة او الكلية وتوظيفها لتطوير ورفع الكفاءة الانتاجية لاداء رسالتها الاكاديمية والتربوية والتي تتسم بأبعاد تخطيطية تعكس التواصل المجتمعي

المتميز لسد الاحتياجات من المهارات و التخصصات المطلوبة ، هذا اذا ما علمنا بأنه في حالة العراق بأن الإيرادات المتحققة من رفع الاجور يؤثر سلبيًا على مستوى القبول كما ان تخفيضها يؤثره الاخر على الإيرادات اخذين بنظر الاعتبار المنافسة ما بين الكليات والجامعات الاهلية بعد انتشارها بشكل واسع ودخول جهات استثماريه في التأسيس مما اوجد صعوبة في تحديد المتغيرات لوضع سياسة واضحة للاجور الدراسية الى جانب امور اخرى تتعلق بمستويات الدخل ومستوى التكاليف المعيشية للفرد... انعكس ذلك في : -

1. الازباك في استحصال الاجور الدراسية على الرغم من وضع اللوائح المالية لتنظيمها الا انه قد تضطر الكليات الى تأجيل دفع الاجور (دفع الاقساط) او تخفيضها كجزء من سياستها التنافسية لجذب الطلاب ناهيك عن الصلاحيات الممنوحة للوزارة بتخفيض الاجور بنسبة (25 %) الى جانب بعض الاعفاءات لاعضاء الهيئة التدريسية و ابناء الشهداء و المهجرين والنازحين وغيرها.

2. تحديد الاجور الدراسية من قبل الوزارة وعدم السماح برفعها على الرغم من اختلاف الكليات من حيث مستويات الجودة والاداء... دون الاخذ بنظر الاعتبار اجراءات التطوير النوعي وتحديث الاساليب الدراسية و متطلبات الجودة و الاعتمادية.

3. صعوبة تغطية النفقات المتزايدة بسبب اتساع الحاجة الى التوسعات واستحداث اقسام علمية جديدة وقيام الوزارة مؤخرا بفرض رسوم اضافية على الاستحداث بمقدار (40) مليون دينار فضلا عن الزيادات المتتالية في النفقات المشتقة التي تتأثر طرديا بتلك التوسعات المتمثلة في توسيع المطاعم و النادي الطلابي والانشطة الرياضية و الكشفية المطلوبة... و نفقات المناسبات و المساعدات الممنوحة للمتفوقين .

4. الزيادات المتتالية بالاجور و الرواتب للمنتسبين لجذب التدريسيين الاكفاء من ذوي الاختصاص من جهة وما تستلزمة الضرورة لمواجه ارتفاع تكاليف المعيشه للعاملين من جهة اخرى.
5. محدودية قدرة الكليات و الجامعات الاهلية على توسيع اعمالها في الانشطة الخدمية للحصول على الايرادات الاضافية مثل اعداد الدراسات من قبل مراكز الدراسات فيها والتعليم المستمر و الدورات التدريبية و الورش والتي لا تلاقي القبول في الكثير من الاحيان من قبل مؤسسات الاعمال الانتاجية و الخدمية في القطاعين العام والخاص والتي تفضل بدورها التعامل مع الجامعات و الكليات الرسمية لان اقرار توصياتها يتم بناء على التوصيات الصادرة من الجهات الرسمية.

ولابد من الاشارة ايضا الى ان مستوى الاجور الدراسية في الجامعات و الكليات الاهلية في العراق منخفضه جدا مقارنة باجور الجامعات الاهلية خارج العراق بما في ذلك دول الجوار حتى اضحى مستوى الاجور المدفوعه ادنى او مساوي للاجور المدفوعه للمدارس الاهلية ولكافة المستويات وحتى رياض الاطفال وعلية لابد من اعادة النظر بسياسة الاجور على ضوء تلك المعطيات وبما يعزز تحقيق حالة من التوازن والاستقرار في مسيرة عمل هذه الكليات و الجامعات.

ب - الشؤون الطلابية

لقد كان للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي يحكمها الاثر المباشر لاعتماد الشهادات التعليمية (وخاصة الاولى الجامعية) للحصول على الوظائف مما ادى الى ضغوط اجتماعية تدفع نحو التوسع في قطاع التعليم العالي (الجامعي) وبأبجهايات تتجاوز الطاقة الاستيعابية لسوق العمل... نتج عنها جملة من السلبيات منها :-

1. تدفق الطلبة العشوائى للتسجيل بسبب النمو المتزايد في اعداد الطلاب الخريجين من الدراسة

الاعدادية لعدم اعتماد الاسس و المعايير التخطيطية من خلال دراسة المدخلات و المخرجات التعليمية مما سبب تضخما لسياسة الكم وتحديا لسياسة الكيف وبالتالي تدني مستوى الخريجين ومستويات تأهيلهم وحتى في مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي نفسه والذي ادى بدوره قصورا في ملاءمه مؤهلات الخريجين مع متطلبات وظائفهم وانخفاض نسبه التدريب و التطبيقات العملية التي حصل عليها الخريج اثناء دراسته الجامعية وعدم استمراره بالوظائف المطابقة للتخصص.

2. عدم مواكبة المناهج لمتطلبات المهن من حيث المهارات العملية والمعرفية لزيادة اعداد الطلبة واعتماد اسلوب التلقين بالمعلومات وعدم الفصل ما بين عملية التعلم و التعليم الامر الذي اضعف قدرة تلك الكليات للقيام بوظائفها بشكل متوازن ومسايره متطلبات التنمية الاقتصادية من تحديد للمهن وتنوعها لسد احتياجات مؤسسات الاعمال من الاختصاصات و المهارات المطلوبة.

3. عدم الوضوح في تحديد الرؤيا و الرسالة والاهداف مما يتطلب مراجعة مستمرة وعمل دؤوب للتطوير و التحديث لمساييره المستجدات ، وحيث يلاحظ عدم التوازن في توزيع الطلاب ما بين الدراسات النظرية و التطبيقية نتيجة انعدام الخطط المدروسة لضمان سد الاحتياجات وتوجيه المخرجات بشكل صحيح .

4. ضعف أنشطة الارشاد التربوي والابتعاد عن توعية الطلاب بمشاكل مجتمعاتهم مما ادى بدوره الى عدم وعيهم بمسؤولياتهم للتصدي لمواجهة المشاكل عند تخرجهم وتأمين المستقبل .

5. ضعف تشغيل الخريجين لانها لاتلبي متطلبات التأهيل و المهارة وبالتالي نشوء فجوة ما بين المخرجات واحتياجات السوق وما يتبعه من انخفاض في انتاجية المنشآت نتيجة للاعداد المتزايدة من الخريجين غير المؤهلين ، وازداد الامر تعقيدا عند اتاحة فرص التعليم للموظفين

وتزايد الاقبال للالتحاق بالمجالات النظرية منها والانسانية مما ساهم هو الاخر في تدني مستوى الانتاجية لوجود الاعداد المتزايدة من العاملين في اجهزة الدولة والذي وصل الى اكثر من (3) مليون موظف.

6. نمطية وتشابة الاختصاصات المناظرة في الاقسام العلمية لعدم توفيرعامل التنسيق و التكامل فيما بين الكليات و الجامعات الاهلية ويبدو ذلك واضحا في التوسع في الاختصاصات التي لا تناسب واحتياجات سوق العمل.

7. تفشي ظاهرة الهدر والتسرب لعدم الالتزام بالدوام وارتفاع نسبة الرسوب وترقين القيد الامرالذي يشكل فيه هدرا بشريا وماليا نتيجة لزيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب في الكلية او الجامعة قبل التخرج

8. النظرة المتدنية لخريجي الجامعات و الكليات الاهلية من قبل المجتمع بما في ذلك معاناتهم للحصول على فرص عمل او تعيين لدى القطاع العام والقطاع الخاص وقد تعدى الامر حتى بالنسبة للمؤسسات العلمية و الاكاديمية حيث تتردد بعض الجامعات و الكليات الرسمية في قبولهم بالدراسات العليا او شمولهم بالزمالات و البعثات اسوة باقرانهم من نفس التخصصات.

ج- التسجيل و القبول

يتم تقدير الطاقة الاستيعابية للقبول في الجامعات والكليات الاهلية سنويا من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق لجان متعددة تختلف من حيث كفاءتها وقدرتها... لصعوبة تشكيل مثل هذه اللجان بسبب توسع الرقعة الجغرافية لانتشار تلك الكليات والجامعات.. على عموم البلاد مما اضعف جانب الخبرة واعتماد التقديرات على عامل الاجتهاد وما يرافقها من عدم الموضوعية في تقدير الطاقة الاستيعابية والتفاوت الواضح في القبول ما بين تلك الكليات

والجامعات نفسها وذلك على الرغم من انها تتمتع بنفس المعطيات المطلوبة والمستلزمات للقبول... الى جانب انعدام التنسيق والتعاون ما بين تلك اللجان ، ويعود ذلك في الاساس الى عدم تحديد الاهداف الكمية والنوعية المرسومة للتعليم الجامعي الاهلي... عند اعداد خطة القبول بشكل عام مما ادى في بعض الاحيان الى عدم الالتزام بتلك التقديرات بسبب ما يحصل من تعديلات في حالات قبول الطلبة المتأخرين وصدور تعليمات تسمح بتعديل ترشيحات الطلبة وقبول الطلبة الوافدين وخصوصا بالنسبة لاقسام طب الاسنان والصيدلة والتقنيات الطبية الاخرى وعوامل اخرى كالاستضافة و النقل... اما بشأن القبول الالكتروني واهميتها في احكام الرقابة الالتزام بالاعداد وشروط القبول ، وعدم تجاوز تقديرات الطاقة الاستيعابية... الا انة برزت هناك بعض المشاكل في تطبيقه والتي يلزم تجاوزها مستقبلا نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر...

1. وجود طلبة من اصحاب المعدلات العالية (اكثر من 85%) متقدمين على الاقسام الهندسية في نفس الكلية او الكليات الاخرى مما يحرم بقية الطلبة (خاصة اصحاب المعدلات المساوية للحدود الدنيا) من امكانية قبولهم في الاقسام الهندسية كونه يضعهم ضمن الاحتياط بينما يتم قبول اصحاب المعدلات العالية في الجامعات والكليات الحكومية ويبقى اسمهم ضمن المقبولين لفترات طويلة بدون تسجيل وكذلك الحال في الاقسام العلمية الاخرى والانسانية خاصة القانون.

2. إعطاء الخيار للطلاب للتقديم على اكثر من كلية وظهور اسمه في اكثر من كلية مما يجعل الطالب في حيرة من امره وفي حالة من التأخر والتلكؤ للتسجيل في الكلية التي يرغب بها وكذلك التأخير في عملية التسجيل والالتحاق بالدراسة حيث انه بالامكان جعل القبول الالكتروني للكليات والجامعات الاهلية مشابه لما عليه في القبول المركزي الالكتروني من ناحية التقديم لاكثر من كلية وقسم وقبولة في قسم واحد في كلية واحدة فقط.

3. التأخر في إعلان نتائج القبول للجامعات والكليات الاهلية وظهور نتائج القبول للتعليم الحكومي الموازي والمسائي في نفس الوقت حيث ان الكثير من الطلبة يكون في حالة انتظار لظهور نتائج القبول في التعليم الرسمي الموازي والمسائي قبل مباشرتهم بالتسجيل لدى الكليات الاهلية بينما كان بالامكان جعل الطلبة يقومون بالتقديم على الكليات الرسمية و الاهلية في الوقت نفسه وإعلان النتائج في الوقت ذاته ايضا مما يتيح للطالب الذي لا يرغب بنتيجة قبوله في الجامعات والكليات الحكومية التسجيل مباشرة في الجامعات والكليات الاهلية.

4. اعادة النظر بأسس تحديد الطاقة الاستيعابية لكل قسم وكذلك الية توزيع نسب المقاعد حسب فروع التخرج من الاعدادية وبشكل يتناسب واعداد الخريجين لكل منها .

5. فصل القبول و التقديم للطلبة من خريجي الدراسة الاعدادية الدور الثالث ولفترة طويلة مما يؤثر سلبا على فترة التحاقهم بالدراسة وبالتالي على العملية التعليمية ،هذا الى جانب امور اخرى تتعلق بامكانية اضافة الطالب اكثر من مرة الى قسم معين وعدم وجود الية في حالات تعديل او الغاء القبول.

د. الجانب الوظيفي والعلاقة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ان من أهم وظائف التعليم الجامعي الاهلي هي العملية التدريسية واعداد البحوث العلمية... والبحث والتطوير وخدمة المجتمع بينما الملاحظ هو عكس ذلك في الكليات والجامعات الاهلية حيث تقتصر وظيفتها في الغالب على التدريس... ومما يزيد في الامر خطورة هو التوجهات الاخيرة لتدخل الاستثمارات الفردية لاقامة الكليات والجامعات مما جعل اختيار قيادتها يعتمد على الفئات الشخصية ولا يعتمد في الكثير من الاحيان على عامل الكفاءة والتميز العلمي والاداري لأختيار القادة وحتى المنتسبين من العاملين... الامرالذي أضعف بدوره جانب التخطيط والمتابعة

والتقويم ، للسيطرة على اليات العمل المتمثلة في اعداد اللوائح المالية والادارية لعدم الامام الكامل بالتعليمات والتوجيهات الصادرة وخاصة في مجال الانظمة المالية التي تحول دون الاستفادة من ابواب الموازنة... كما انها تميل الى سرد المنجزات التي حققتها للاجابة على تساؤلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن سلوكها الاداري والتنظيمي مما يمنع خصوصية التوجه وفاعلية عامل التخصص والمنافسة والتميز

اما من جانب علاقة الجامعات والكليات الاهلية بالوزارة فيمكن القول الى ان قوة هذه العلاقة يعطي قوة لممارسة العمل وتحقيق الاهداف المرسومه... الا انه لازالت هذه العلاقة يشوبها الغموض بسبب :-

1. عدم الالتزام بأسس الاستقلال الاداري والمالي ومارافقتها من ممارسات من قبل دوائر واقسام دائرة التعليم الجامعي الاهلي فكثيرا ما تخضع تلك الكليات الى تساؤلات تتعلق بسلوكها الاداري والتنظيمي مما يمنع خصوصية التوجه ضمن المسارات الاكاديمية للجامعه والكلية ويبدو ذلك واضحا في حالات التأسيس والاستحداث والتي من شأنها تحديد السلوك الاداري والمالي في جانب الجامعات والكليات الاهلية.

2. عدم وضوح الارتباط الاداري الهيكلي بدوائر الوزارة فعلى الرغم من مسؤولية جهاز الاشراف والتقويم العلمي في الوزارة لمتابعة اعمال الجامعات والكليات الاهلية كما جاء في نص الفقرة (أ) من المادة (12) / ثانيا من قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لسنة 2016 التي تنص على ” اعتبار رئيس الجهاز رئيسا لمجلس التعليم الجامعي الاهلي ” الا انه ما يحصل هو خلاف ذلك تماما فاحيانا يكون الارتباط المباشر بالوزير واخرى بالوكيل... او دائرة التعليم الجامعي الاهلي ويبدو ذلك واضحا في اجراءات التقويم والاداء والترقيات العلمية وغيرها من الامور الادارية و الفنية.

3. عدم شمول الجامعات والكليات الاهلية بنشاطات الوزارة مثلا المشاركة في يوم العلم أو بالاتفاقيات المبرمه او المؤتمرات العلمية والزمالات الدراسية والبحثية والتدريبية التي تعقد مع العراق وخاصة مايتعلق منها بالاتفاقيات مع الجامعات العالمية وكأن التعليم الجامعي الاهلي ليس جزء او رديفا للتعليم الجامعي الرسمي مما دفع بعض الكليات الاهلية الى التواصل مع بعض الجامعات او المؤسسات غير المعروفه في بعض الاحيان مع شركات ذات نشاطات تقنية معينة والحصول على شهادات للاداء وتسجيلها ضمن قوائم الجامعات المتعاملة معها وما الى ذلك.
4. امتحان الرصانه العلمية وما يطلق عليه بامتحان المنافسه او التوامه (الوزاري) احيانا حيث درجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على اجراء امتحان لتقويم الاداء في الكليات والجامعات الاهلية من خلال اجراء الامتحان للمراحل المنتهية من الدراسة الجامعيه في الجامعات والكليات الرسمية والاهلية لبعض الاختصاصات العلمية حيث يتجسد دور الجامعات الرسمي وكأنها الوصي والموجه وحتى القائد في ادارة هذه العملية وما يتبعها من اشكالات مادية وادارية في التعامل مابين الطرفين... حيث تتكبد الكليات الاهلية النفقات المالية للجانبين فضلا عن الانعكاسات السلبية من خلال ممارسه اليات العمل والتعليمات المتعلقة بالتصحيح والتدقيق والرقابة ، هذا الى جانب دور هذا النوع من التقويم في تكريس ظاهرة التلقين للمادة الدراسية وما يتبعها من حرمان للجانب الابداعي لدى التدريسي للتدريب على المهارات كالقيادة و العمل الجامعي وغيرها من وسائل التواصل التي يتطلبها سوق العمل وما تعكسه من اثار سلبية على الطالب الخريج ايضا.
5. ليس هناك قانون للاستثمار يوضح ويحكم اليات التعامل مع الجامعات والكليات الاهلية في مسيرتها وبما يساعدها على تحقيق ايرادات مناسبة للتطوير والنمو... فلا يمكن وضعها تحت طائلة الشركات او اعطاءها اية صفة لسلوكها الاستثماري... والتي لاتتعدى حاليا من كونها

اجتهادات وتعليمات تصدرها الوزارة بهذا الشأن مما يقتضي وضع سياسة استثمارية تحدد بقوانين وتعلمت ضمن ادارة مالية واضحة وموجهة.

6. قيام الوزارة بالتوسع غير المخطط في منح اجازات الجامعات والكليات الاهلية الذي يستلزم دراسة حجم الطلب سواء كان ذلك على صعيد الخريجين او التخصصات العلمية مما جعل البعض من تلك الكليات والجامعات تقديم تسهيلات لجذب الطلاب للتسجيل لديها متجاوزين المميزات النوعية المتعلقة بالعلمية الاكاديمية والتربوية بكافة ابعادها... بسبب صعوبة المتابعة والمراقبة من قبل الوزارة نتيجة لهذا الانتشار العشوائي في التأسيس.

(هـ) الجوانب القانونية

لقد اكتسبت التعليم الجامعي الاهلي اهمية في تطوير المسار التعليمي و التربوي في العراق... تجسد في توالي صدور القوانين و التعليمات الخاصة بتنظمة منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر وكان اخرها اصدار القانون (25) لسنة 2016 والذي تميز ببعض الاضافات و التفاصيل اقتضتها ضرورة المرحلة ولاسيما في مجال التأسيس والاستحداث والتمويل والحقوق والواجبات وما الى ذلك ومما يذكر بهذا الشأن بأنة قد جرت مناقشة مسودات القانون المذكور وتم تقديم جملة من الملاحظات حوله في حينه من لجان متخصصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقد تم الاخذ ببعضها ولانريد هنا ان نتطرق الى مجمل الفقرات الواردة فيه... الا انه نود الاشارة الى بعض الملاحظات التي قد تشكل عائقا في سبيل النهوض بالتعليم الجامعي الاهلي واداء مهماته نورد منها ما يأتي :-

1. ارتفاع حصة الوزارة من اليرادات الكلية من 1 % الى 3 % كما جاء في نص المادة (36) « تستوفي الوزارة من الجامعات والكليات و المعاهد الاهلية رسما سنويا مقدارة 3 % من اجمالي ايراد السنوي» على الرغم من ارتفاع هذه النسبة قياسا بما كانت عليه في القوانين السابقة...

فلماذا تكون على الايراد الكلي وليس الايراد الصافي... فهل الوزارة هي شريكة في العملية فاذا كانت كذلك فعليها اذن ان تتحمل جزءا من التكاليف والا فليس هناك مايرر فرض هذه النسبة سيما وان الجامعات والكليات الاهلية تدفع كافة المصاريف والمستحقات المطلوبة في حالات التأسيس واستحداث الاقسام العلمية الجديدة والتي مقدارها (40) مليون دينار (كما بينا) لكل قسم علمي بغض النظر عن نوعية تخصصه... ناهيك عما تطلبة الوزارة من المساهمات المالية من الجامعات والكليات الاهلية لتمويل انشطتها مثل نادي الطلبة الرياضي والمعارض العلمية... وحتى في اقامة الدورات التدريسية وورش العمل.

2. رفع حصة المستثمر من الايرادات الى نسبة 25% كما نصت عليه (أ) من المادة (36 / ثانيا) «على توزيع ما لا يزيد عن 25% من صافي الوفر المالي السنوي الى الجهة المؤسسة... الى اخر المادة» والتي كانت لا تتعدى نسبة 10% في القوانين السابقة تعتبر هذه النسبة عالية وخاصة اذا ما علمنا بأن نشاط الاستثمار في المجالات التعليمية يعتبر من الانشطة الاساسية لمشاريع البنية التحتية اللازمة لمستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (infra structur) في البلاد والتي يغلب عليها طابع المؤسسات ذات النفع العام حيث يتم بموجبها تخصيص الفائض من الايرادات لتقويم اداء تلك الجامعات والكليات الاهلية والارتقاء بأنشطتها العلمية و التربوية من اجل الالتحاق بركب التطورات التقنية التي يشهدها العالم وسرعة التكيف لمثل تلك الاوضاع.

3. عدم وضوح التعليمات الخاصة بالقانون ومحدودية تفسيرها لبيان الية التعامل مع فقرات القانون مما ولد الارباك في مجال تفسير بعض فقرات القانون وكما يأتي:-

• لقد جاءت الفقرة ثامنا من المادة (2) « يجوز للجهة المؤسسة تأسيس ما لا يزيد عن ثلاث جامعات او كليات او معاهد اهلية... الى اخر فقره » فهل هذا ممكن في المؤسسات الخدمية العلمية التي تقتضي الرصانة والمتابعة فهي ليست مشروعا للانتاج السلعي او الانتاج

الاحتكاري... هذا اذا ماعلمنا بأن القانون سمح للؤسسين و المستثمرين فتح فروع اخرى.

• نصت الفقرة (3) من المادة (13) من التعليمات بشأن جواز تأسيس جامعات او كليات اهلية اجنبية ” بأن يكون 25 % في الاقل من التدريسيين عراقيين قابلة للزيادة بعد ثلاث سنوات ليصبح 50 % » ان تحديد هذه النسبة من العاملين قليلة ، تاركتنا للمستثمر الاجنبي القرار في ذلك في حين ان ما معمول به في جميع حالات الاستثمار الاجنبي ان تكون هذه النسبة بالاساس 50 % من العاملين من ابناء البلد.

• لم تتطرق التعليمات الى المؤشرات الاساسية وخاصة تلك المتمثلة بشروط استحداث الاقسام العلمية والتي تتطلب اعداد من التدريسيين اصحاب الاختصاص لكافة المواد الدراسية حتى وان كان في المراحل الاولى والتي لا تستوجب وجود هذا العدد من التدريسيين عند الاستحداث مما يتطلب وضع حالة من المرونة في النص على الاعداد المطلوبة من التدريسيين تجنباً لزيادة التكاليف عند استحداث الاقسام وبالشكل الذي لا يؤثر على المستوى العلمي للقسم المعني وخاصة في حالات توفر التدريسي في الاقسام الاخرى في نفس الاختصاص.

4. تمت مؤخراً مطالبة الجامعات والكليات الأهلية بدفع ضريبة الأستقطاع المباشر التي لم يرد لها اي نص في القانون المذكور ولا في تعليمات الامر الذي يخالف مضمون الفقرات اولا و ثانيا و ثالثا من المادة (2) من القانون موضوع البحث والتي تنص على دور التعليم الجامعي الاهلي في إحداث التغيرات الكمية والنوعية للحركة العلمية و الثقافية و التربوية في المجتمع العراقي والالتزام بالخط الوطني المستند على وحدة الشعب و الوطن.

5. واما من ناحية فرض هذه الضريبة على العاملين فقد نصت الفقرة سابعا من المادة (4) من القانون المذكور “على ان للجامعات والكليات الاستعانة بالاساتذة المتقاعدين واعضاء الهيئات

التدريسية في الجامعات الرسمية والخبراء في الدولة ... الخ ” كما نصت الفقرة (أ) من المادة (4) من التعليمات شرط ان يكون عضو الهيئة التدريسية اما من المتقاعدين و المتفرغين فكيف ممكن استيفاء الضريبة من المتقاعدين وهم من المعفيين اساسا من دفع مثل تلك الضرائب واما بالنسبة للعاملين الاخرين فهم خاضعون الى قانون العمل والضمان الاجتماعي رقم (39) لسنة 1971 المعمول به حاليا ، واذ كان لا بد من ذلك فان الاجدر فرض الضريبة على الايرادات التي يحصل عليها المستثمرين ضمن تعليمات وتوضيحات تصدر لهذا الغرض او استقطاعها كما معمول به بالنسبة لاصحاب الشركات ومؤسسات الاعمال في قانون الشركات.

ثالثا - الاجراءات

لمواجهة التحديات نتيجة للتغيرات التي فرضتها الظروف الاجتماعية و الثقافية و التقنية لا بد لنا من وضع الاجراءات والكيفيات ، للتغلب على المشاكل القائمة للمساهمة في اعداد جيل متعلم وباختصاصات متباينة لسد الاحتياجات على وفق ما تتطلبه ظروفات التوسع والتجديد ومن اهمها:-

(أ) - تقدير الاحتياجات على اسس علمية و بالتعاون مع وزارة التخطيط ولمختلف القطاعات الزراعية و الصناعية و الخدمية... مع الاخذ بنظر الاعتبار الفترات اللازمة للاعداد والتدريب لتجاوز الفجوة ما بين الحصول على المعلومات وما بين امكانية استبدال المهارات ولاسيما ما يتعلق منها بمستوى الاجور و توصيف الاعمال (المهن) المطلوبة.

(ب) - التاكيد على دور المرشد التربوي وخاصة في مجال توعية الواجبات الدراسية وعلاقتها بأتاحة الفرص للطلبة للتفكير بالمستقبل وتنمية قدراتهم الابداعية لمشاريع التخرج ،المؤتمرات العلمية ، البحوث و الدراسات والتركيز على الانشطة اللاصفية لبناء الكفاءة الذاتية لدى الطالب.

(ج) - تشجيع الهيئة التدريسية لاستخدام احدث الوسائل التكنولوجية لايجاد البيئة الافتراضية للتواصل (multimedia irtual environ ment) والعمل على تنظيم المكتبات بأستخدام الحاسبات الالكترونية وما يطلق عليه بالمكتبة الافتراضية للاطلاع على البحوث والدراسات ومتابعتهاوما يحقق تبادل المنشورات والبحوث والدراسات وتوزيع المراجع الدراسية.

(د) - تعزيز دور « مراكز التعليم المستمر و مراكز التدريب المهني في تلك الجامعات والكليات وتطوير عملها لتكون مراكز تدريبية متعددة الاغراض في مجال الانشطة الخدمية الخاصة بالمشاريع او الفعاليات الانتاجية بما في ذلك اساليب الابتكار او مشاريع التطور الريفي او التطوير الحضاري ، وغيرها من المشاريع التي تضطلع بها مؤسسات القطاع العام و الخاص .

(هـ) - التواصل مع بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات العلمية التي تهدف الى التعاون في مجال تطوير الابتكارات والبرامج الابداعية او حاضنات الاعمال التي تسعى الى البحث عن فرص لاستثمار تلك الابداعات ولاسيما ما يخص منها مشاريع بحوث التخرج وتوجيه الكليات لاستخدام انظمة خاصة لتقييم مشاريع التخرج وبالشكل الذي يضمن اعانة الطلبة ومساعدتهم لتنفيذ مشاريعهم ورعايتهم واختيار تدريسيين اكفاء من ذوي الخبرات في مجال تخصصهم بعد الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقترحة من قبل الطلاب او الخريجين عن طريق الاقتراض من المصارف الاستثمارية او المصرف الصناعي او من خلال التواصل مع غيرها من المبادرات الاستثمارية الاخرى لتمويل المشاريع المتوسطة و الصغيرة.

(و) - تطوير العلاقة مع الجامعات الرسمية والتشجيع على مبدا التوأمة (ليس من خلال امتحان الرصانة او الامتحان التنافسي) واصدار التوجيهات التي تشجع على تبادل المحاضرين والاعارة او التفرغ العلمي بكافة اشكالها عن طريق الاقسام العلمية والاختصاصات المناظرة كأن يصار الى وضع جداول دورية واسس يتم الاتفاق عليها لتبادل التدريسيين بين الجانبين وقيام

الكليات الاهلية بدفع رواتبهم مع استمرار صرف رواتبهم في القطاع الجامعي الرسمي او اي اسلوب اخر لتحفيز وتنشيط عملية التوأمة الفاعلة في الاختصاصات المناظرة عن طريق المشاركة وخاصة في نطاق السماح للكليات الاهلية بفتح الدراسات العليا على وفق المعايير المعمول بها ، سيما وان هناك الكثير من التدريسيين في التعليم الاهلي يساهمون حاليا في الاشراف او التقييم او المناقشة او ألقاء المحاضرات في مجال الدراسات العليا والاولية في مختلف الاختصاصات.

(ط) - منح الامتيازات الى التدريسيين في الكليات الاهلية بمثل اقراهم في الكليات الرسمية مثل القروض العقارية وقطع الاراضي واعتبار خدمتهم مجزية لأغراض الترقية و التقاعد بما في ذلك شمول التدريسيين و العاملين في الكليات الاهلية بقانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008... ضمن تعليمات تنظم الية ذلك ، فضلا عن اشراك التدريسيين في التعليم الجامعي الاهلي في الزمالات البحثية والدورات التدريبية لتطوير الكفاءات وكذلك الندوات التي تقام في الخارج لتطويرالبنى العلمية التحتية كالمختبرات و المعامل و الورش التي يتم تنفيذها من خلال اتفاقيات التعاون الثقافي مع دول العالم ، بموجب اجراءات وشروط تضعها الوزارة.

(ظ) - قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمساندة ودعم الجامعات والكليات الاهلية وبالشكل الذي يساعد على تنمية روح المنافسة والابتكار والابداع الهادف الى تحقيق الارتقاء بالاداء الجامعي ، و القيام بتنفيذ دور مجلس التعليم الجامعي الاهلي وتوسيع المشاركة وتدويرها سنويا فيما بين الجامعات والكليات و المعاهد الاهلية بالتوالي وليس عن طريق الانتخاب كما هو معمول به الان في المجلس وهيئة الرأي ، لاعطائها فرصة اكبر للتعبير عن ارائها وافكارها.

(ص) التخطيط الواعي في استحداث الجامعات والكليات الاهلية بما يحقق التكامل النوعي والكمي وعدم الاعتراف بالكليات التي تمارس نشاطها بدون استحصال الموافقات الاصولية للتأسيس ومحاسبة و معاينة تلك التي تسىء لسمعة التعليم الجامعي الاهلي على وفق ضوابط

وتعليمات توضع لهذا الغرض.

(ض) - اما بشأن مسألة ضمان الرقابة و الرصانة العلمية من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الذي يتم حاليا من خلال اجراء امتحان الرصانة العلمية او المنافسة من الممكن ان يتم عن طريق اتباع اساليب اخرى من بينها قيام الوزارة بما يأتي .:

- تهيئة بنك اسئلة للمواد الدراسية المختلفة تحدد مسؤوليتها بلجان فنية تؤلف لهذا الغرض..تقوم بأجراء الامتحانات في المواد على وفق اليات تنظمها اللجنة على ان تأخذ بنظر الاعتبار تاريخ تأسيس الجامعة او الكلية.. ودرجة اداءها السنوي المقيم من قبل الوزارة سلفا.
- تأليف لجان من ذوي الاختصاص و الخبرة المعتمدين لزيارة الكليات و الاشراف على الامتحانات واجراء عملية جمع الدفاتر الامتحانية لمادة او مادتين او اكثر وحسب قرار اللجنة ، و القيام بتصحيحها من قبل لجنة متخصصة يشترك بها اعضاء من الجامعات الرسمية و الجامعات و الكليات الاهلية.
- اختيار عينة من الطلاب كان تكون (5 - 10) من الطلاب للمرحلة الدراسية النهائية او لغيرها من المراحل الاخرى ولمختلف الاختصاصات من الجامعات الرسمية و الجامعات و الكليات الاهلية واجراء الامتحانات لهم في بعض الدروس او جميعها وحسب تنسيب الوزارة
- اجراء اختبار لعموم خريجي الجامعات الرسمية والجامعات و الكليات الاهلية ضمن ضوابط علمية توضع لكل اختصاص وبموجب معطيات واليات الاداء الجامعي بأشراف لجنة او هيئة رفيعة المستوى لوضع الاسئلة لكل تخصص او الاتفاق مع هيئات استشارية وطنية او اجنبية لاجراء هذه الاختبارات التخصصية.. ليصار الى وضع معدل عام - وطني - او درجة يتم على اساسها وضع درجة التقييم النهائية لكل خريج يمكن اعتمادها للتقييم او عند التعيين و

المنافسة للحصول على وظيفة.

وتأسيسا على ذلك ومن اجل تنفيذ تلك الاجراءات فأن من الاهمية بمكان اعتماد مبدأ اعداد الخطة السنوية في الجامعات والكليات الاهلية يتم تقديمها من قبل وحدة التخطيط والمتابعة في الجامعات او الكلية ليتم في ضوءها تحديد الامكانيات التعليمية المطلوبة والمستلزمات من الاصول الثابتة والاصول المتداولة لتسهيل عملية التنفيذ والتغلب على المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها في حينه، وتشمل الخطة المحاور الاتية :-

1. الاهداف

2. لاستحداث و التغييرات

3. التسجيل و القبول (عدد المقبولين وتصنيفاتهم ،الطلبة الموجودون....)

4. التدريسيين (الموجود وحسب تصنيفاتهم ، الاحتياجات ، الترقيات.....)

5. المنتسبون الاخرين (حسب تصنيفاتهم الوظيفية وحالاتهم ، الاحتياجات (...)

6. الموارد المالية والنفقات (وحسب الايرادات وعلى وفق تقارير الرقابة المالية واوباجها)

7. الخدمات

(الابنية ومواصفاتها / البحوث العلمية والنشر / المؤتمرات والندوات العلمية / الانشطة الابتكارية والعلمية / المكتبة / المختبرات / التعليم المستمر / مراكز التدريب / الرياضة / المعارض و المهرجانات).

حيث تقوم الجامعات و الكليات الاهلية من جانبها بأستكمال تلك الخطة المرسومة

وتقديمها الى الوزارة قبل شهر او شهرين من السنة الدراسية الجديدة من كل سنة لمناقشتها في دائرة التعليم الجامعي الاهلي ضمن لجان تؤلف لهذا الغرض وعلى اساسها يتم تحديد الطاقة الاستيعابية و القبول وغيرها من الامور ذات العلاقة بالمسار التعليمي والاكاديمي لكل من تلك الجامعات و الكليات الاهلية.

رابعا - التوجهات الاستراتيجية

بعد ان قمنا بأخذ الاجراءات لتصحيح المسار ومن اجل تجسيد دور التعليم الجامعي الاهلي وفاعليته لكي يأخذ دورة الى جانب التعليم الجامعي الرسمي وتنمية طاقات العنصر البشري ومعارفه في مجالات الانتاج المادي و الخدمي وبالشكل الذي يجعل منه قاعدة عريضة يستند عليها في حل مشاكل ومواجهتها بالبحث و الدراسة وإجراء العمليات الانتاجية بكفاءة اعلى ، لابد من الخروج من الانماط التقليدية للتعليم... لتلافي النواقص و العيوب المشخصه لوضع برنامج عمل لاحداث النقلة النوعية في اداء التعليم الجامعي الاهلي وفي مقدمتها القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي وتوصيف المعايير النوعية لتلك العملية والمتمثلة في :

1. التدريسي / السيرة الذاتية للتدريسي على مدى العام الدراسي.
2. البحث /على إعتبره المحور الاستراتيجي للوقوف على مدى فاعلية الاداء الجامعي بما في ذلك البحوث التي تعالج المشاكل الواقعة داخل الجامعة او الكلية وخارجها ومن ثم دراستها ومعالجتها
3. التدريب / من اجل ربط الواقع والدراسة الاكاديمية و التعرف على ما يجري في الحياة العلمية لتشمل تدريب الطلاب على اختصاصاتهم المختلفة واعضاء الهيئة التدريسية.
4. الممارسة والنجاح في اداء العمل والانتماء في مجال العمل التدريسي والبحثي و التدريبي اذ ان تلك الامور تشكل مجموعها الميزة الاكاديمية والعملية المرتبطة بالمجتمع والواقع الذي يعيش فيه من خلال استخدام السبل التقنية الحديثة في التعليم وفتح المؤسسات التعليمية التخصصية..

وبما يساعد على تأهيل الطلاب وتعميق معارفهم في مجالات اختصاصاتهم العلمية... لتحقيق الجودة الشاملة والاداء الجامعي المرموق.

وعليه فأن تحديد تلك الامور سيعمل على تأطير عملية اعداد الخطه الاستراتيجية وكشف الخطوات الاستباقية ورسم سياسة القبول وحجم الاستثمارات التي تعتبرالعامل الحاسم في تغييرمستقبل التنمية وتجنب الوقوع في مشاكل البطالة المقنعة.

وهو هدف الخطة الاستراتيجية... وموضوعها و التي ستأخذ على عاتقها اداء تلك المهمات وعلى وفق معطيات ومنهجيات مرسومه.

أ - المعطيات

يتبين لنا من خلال استطلاعنا لمنهجية عمل التعليم العالي الجامعي في العراق وعلى الجانبين الرسمي والاهلي هو عدم ملاءمه المخرجات لأحتياجات السوق والتي لاتغطي اكثر من نسبة تتراوح ما بين (10% - 15%) من خريجي التعليم العالي والتي يشكل معظمها خريجي المعاهد الفنية... بسبب السياسات الخاطئة التي عملت على تفكيك هيئة التعليم التقني لتكون مخرجاتها من حملة شهادة البكالوريوس... بعد ان كانت معاهد فنية مخرجاتها من الكوادر الوسطى وضمن مواصفات الحرف و المهن المحلية حتى اصبحنا نواجه مشكلة بطالة الخريجين وصعوبة ايجاد فرص عمل لهم التي تستلزم بدورها التوجه نحو التوسع بالتعليم التقني وبما يتلاءم مع متطلبات السوق والمجتمع وتصحيح البناء الهرمي المعكوس للمهن في سوق العمل العراقي... وصولا الى المقاييس المعمول بها لتكون نسبة خريجي المؤسسات المهنية و الفنية (3 - 5) ثلاثة من خريجي جامعة مقابل خمسة من التقنيين في المهن الهندسية مثلا وتتفاوت هذه النسبة حسب اهمية المهنة ودقتها من اختصاص الى اخر... ويعني ذلك زيادة اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني لتصل الى 40% من اجمالي الألتحاق بالمدارس الثانوية « الاعدادية... وعليه فاننا امام مسؤولية تستلزم تنمية الوعي و الثقافة

للتوجه نحو الدراسات المهنية و التطبيقية (او التدريب) بأتجاه الاختصاصات و المهن المرغوبة في سوق العمل وتظافر الجهود لوضع سياسة للتعليم الجامعي العالي وبرامجه لدفع مستوى المهارات لدى الخريجين بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية للتعامل مع المتغيرات والتكيف للظروف السائده لأستيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجين والعمل على تحقيق المواءمه مابين المخرجات واحتياجات سوق العمل وهذا لا يتم حسب إعتقادنا الا من خلال وضع خطة استراتيجية في هذا المجال للتنفيذ وبالتوافق مع الخطط الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوضح فيها منهجية لسلوك ومسار الجامعات والكليات الاهلية ضمن اطار :-

- الرؤية vision

- الرسالة mission

- الاهداف objectives

لتأخذ على عاتقها القيام بما يأتي :-

1/ تحديد الاحتياجات الوظيفية المرتقبه في الانشطة الاقتصادية.

2/ تحديد الاختصاصات والمستويات العلمية المطلوبة من التدريسيين واصحاب الاختصاص.

3/ معرفة معدل دوران العمل المتوقع (الاحالة على التقاعد - ترك العمل - الانتقال.... الخ).

4 / تحديد اتجاهات النمو السكاني للفئة العمرية في سن التعليم الجامعي والاعداد المتوقع

تخرجها من الدراسة الاعدادية.

تلك هي الامور التي يتم على ضوءها تحديد الحد الادنى لمستويات العرض والطلب ووضع

العوامل التي تؤثر على الكفاءة التعليمية لنسب الهدر و التسرب واسبابها ، تليها مسألة رسم

السياسة التعليمية على وفق المنهجيات المعدة لهذا الغرض.

ب - المنهجيات

تعتبر عملية التعليم الجامعي سواء اكانت على النطاق الرسمي او الاهلي ضمن اولويات مشاريع البنية الاساسية للاقتصاد الوطني... لكونها تهتم ببناء الانسان وتكوينه... فالكليات و الجامعات الأهلية تساهم هي الاخرى بتلك المهام لتحقيق الاهداف العلمية و التربوية التي تعمل بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكونها ملزمة بتطبيق القوانين و التعليمات المعمول بها في الوزارة... وذلك بالعمل من جانبها لوضع رؤيا استراتيجية موازية قادرة على تسريع وتائر النمو في هذا القطاع وتطويره كهدف لتطوير العاملين وتعزيز قدراتهم الذاتية التي تعكس كيفية ادارة الجامعات و الكليات الأهلية و النهوض بها كمؤسسات لنشر الفكر المعرفي المؤسسي... تعمل على تطوير وتنمية الكوادر والارتقاء بقدراتها العلمية و الفنية بوضع خطط استراتيجية لتطوير ذاتها وعلى مراحل تمتد على مدى مابين (5 - 10) سنوات ضمن الاطر والاساليب التالية:-

1. تبني برامج طموحة لتطوير مستوى البحث العلمي عن طريق مشاريع البحوث وخاصة بحوث التدريسيين مقرونة بالأنفتاح على مؤسسات القطاع العام والخاص لاعداد الدراسات و البحوث على المستويات كافة الشؤون الادارية و المالية من اعداد الهياكل التنظيمية واليات التعامل مع الاقسام و الشعب ومراكز القرار الى الامور الفنية و التقنية و المختبرات وتقنيات الاتصالات والاستشارات و المساهمة في عمليات البحث و التطوير في المعامل والمنشآت الانتاجية الصناعية و الخدمية و وضع البرامج لمسارات عمليات الانتاج ، و وضع برامج للمسابقات و التميز في مجال البحوث و المشاريع الفائزة و المساعدة على ايجاد فرص لاستثمارها وتنفيذها.

2. فتح باب الشراكة مع مؤسسات القطاع العام ممثلة بالوزارات ذات الاختصاص او مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص كالمصارف و الشركات و المصانع بعدة اوجه لتقدير إحتياجاتها من الوظائف مابين التدريب اثناء العمل او خارج اوقات الدوام او على شكل برامج قصيرة الامد

في مراكز التدريب الملحقه بالجامعة او الكلية فضلا عن القيام بربط بيئة العمل أثناء الدراسة عن طريق زيارة تلك المؤسسات وإقامة ورش عمل لتأهيل الطلاب و توسيع مهارتهم في مجالات اختصاصتهم... كجزء مكمل للعملية التعليمية والاكاديمية ل يتم في ضوءها وضع المناهج و الخطط الدراسية الكفيلة لسد تلك الاحتياجات.

3. وضع الأسس لاقامة مراكز تدريب متعددة الاغراض ومختلف الأنشطة الصناعية و الزراعية و الخدمية لتشمل حالات تحسين الانتاج وسبل الارتقاء بالمستوى الاداري ووضع الجداول الزمنية اللازمة للاعداد و التدريب... وإمكانية سد الاحتياجات وإستبدال المهارات وكل ما يتطلبه ذلك من قيام تلك الأنشطة بتقدير احتياجاتها ومستويات الاجور وتوصيف الاعمال و المؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

4. وضع برامج لاجراء اختبارات للقبول لأختيار القدرات و الوقوف على امكانيات الطلبة واختبارات التحصيل لتحديد الكفاءة و القدرة على ممارسة الأختصاص بعد التخرج وذلك لرصد نقاط الضعف في الاداء و العمل على تطوير البيئة التعليمية وتوجيهها واتخاذ الأجراءات لتقويمها ، كأن يصار الى وضع او تطبيق سنة تحضيرية وجعلها إلزاميه لبعض الاختصاصات ذات المساس المباشر بالعملية التنموية كالاختصاصات الطبية و الهندسية و التقنية وما الى ذلك من امور التي تستوجب رفع الجانب المهاري لدى الطالب و الخريج.

5. رفع كفاءة الاداء الجامعي quality assurance ويتم ذلك بأعتماد الاطار الوطني للمؤهلات ومعايير الجودة المعمول بها (من قبل الوزارة) كأطار عام للالتزام بمتطلبات الجودة فيما يخص البرامج الدراسية ، والطلبه و الادارة... و الهيئات التدريسية ومن خلال التركيز على ربط العملية التعليمية بالمرجات ، وبما ينسجم واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة... المتمثلة في تطوير الاختصاصات بأتجاهين الاكاديمي الذي يعتمد تأهيل الطالب في مجال اختصاصه و الإتجاه المهاري الذي يركز على تنمية المهارات الشخصية للطالب او

الخريج كمهارات الاتصال و البحث والتطوير والتعليم بالاعتماد على الذات لمتابعة التطورات لمصادر المعلومات المتنوعة و المهارات.

6. وضع الخطط (تمهيدا) لتطوير المناهج في ضوء القيم الاجتماعية و الثقافية المستمدة من التراث المجتمعي وتقديم الدراسات بشأنها من قبل اصحاب الاختصاص في المجالات التربوية و العلمية وعلى وفق ما يأتي:

• الرؤيا المستقبلية للنهوض في تطاق الواقع و المرور و التقاليد السائدة.

• الشمول و التكامل و المرونة في المناهج و الخطط الدراسية وبالشكل الذي يساعد على تحديثها من وقت لآخر وبالصيغ التي يمكن فيها ربط الجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية وبما يؤهل الخريج الى سوق العمل ولمختلف الاختصاصات وتعزيزها بالمختبرات و المكتبات والاجهزة التقنية اللازمة وبما يتلاءم والاحتياجات و المؤهلات المطلوبة.

7. التواصل مع مؤسسات الاعتماد والاداء الجامعي الدولية للتعرف على المستجدات في مجال تطوير الاداء الجامعي و المعايير التي تحكم تلك التوجهات في الاختصاصات العلمية و الاستعانة بخبراءهم.. وكذلك الاطلاع على منجزات الجامعات التي حصلت على الاعتمادية وبما يطلق عليه ” International Accreditation “ والعمل للتوأمة مع بعض البرامج الدولية والتعاون مع الجامعات العالمية المعروفة عن طريق ابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وكذلك الاشتراك بالبرامج التي تعرضها الشركات والمؤسسات الخاصة بتدريب الطلاب و التدريسيين والتي غالبا ماتقدم مجانا او بأشتراك سنوي بسيط ومنها « oracle academy – cisco academy micro soft academy – micro tik academy » لاعداد كوادر متميزة للتوظيف وممارسة الاختصاصات... ونورد فيما يلي جدول لبعض من تلك الهيئات .

جدول رقم (3)

جدول هيئات ومؤسسات الاعتماد الجامعي الدولية المعتمدة

المنظمة	التخصص
ABET or WEFME	الهندسية
WHO	الطب
AVPE	الصيدلة
ASDEPA	طب الاسنان
AVMA - COE	الطب البيطري
NLNAC	التمريض
AIC الكندية	الزراعة
NCATE	التربية الرياضية
ENQA	القانون والعلوم السياسية
AALE or NCATE	الأداب
AACSB or APQN	الادارة والاقتصاد
ACEJMC	الاعلام

المصدر- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي \ جهاز الاشراف والتقويم العلمي
2015

8. اعادة النظر بسياسات القبول وتشجيع الطلاب نحو التعليم المهني ومراكز التدريب والذي يجب يتم عن طريق تنشيط دور المرشد التربوي في المرحلة الاعدادية للتوجة نحو اختبار الدراسة وحسب الاحتياجات المطلوبة كجزء من التغيرات الهيكلية المخطط لها بهدف تحسين مدخلات التعليم الجامعي الاهلي نظرا للزيادة الكبيرة في الوقت الحاضر في التقديم على الاختصاصات

العلمية التي لاتعكس الحاجة الفعلية و المحدوة بالمعدل وفرص التعيين.

9. انشاء مراكز متابعة للخريجين على مستوى الجامعات و الكليات تتولى مسأله التنسيق مع مؤسسات القطاع العام والخاص... والمنظمات الدولية ذات الاختصاص مثل « منظمة UNDP ومنظمة UNSCO » وغيرها مما يحفز على اقامة الحدائق العلمية (حاضنات الاعمال) من اجل الربط ما بين الابتكارات العلمية و مجالات تطبيقها لاقامة المشاريع التنموية من قبل الخريجين لرعايتها واعداد الدراسات بشأنها لتنفيذها او اقراضها او الاشراف عليها وتقديم التسهيلات لانجازها.

وبناء عليه فأن نجاح الجامعات والكليات الاهلية في تنفيذ خططها الاستراتيجية مرهون بمدى التعاون ما بين جميع اعضاء الهيئة التدريسية الى جانب وجود قيادات لديها القناعة بالمشاركة لضمان تحقيق وتنمية الفكر المؤسسي لدى الجميع من خلال المساهمة الفاعلة في الحلقات الدراسية وورش العمل و الندوات و المؤتمرات بما يعمل على تكوين كوادر تساعد على ديمومة المؤسسة ونجاحها تأخذ على عاتقها القيام بما يأتي :-

- تحديث اساليب العمل بالجامعات و الكليات.
- توصيف العمل وتحديد درجات المسؤولية.
- تحديث اللوائح المنظمة للتدريسيين والطلاب.
- تعزيز وتطوير الاساليب الرقابية والمراجعة الداخلية.
- العناية بالنى الارتكازية "Infrastructur" لدعم ونشر مفهوم العمل المؤسسي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن وضع القواعد العامة والخطوط الاساسية لتغطية الخطة الاستراتيجية

وعن الشكل التالي :-

- الشؤون القانونية :الاعتبارات القانونية التي تحكم المسارات الجديدة.
- التنظيم الاداري : ويعطي الجوانب التنظيمية والادارية التي تمثل كيفية انجاز العمل على الوجه الامثل.
- الشؤون المالية : ويشمل المستلزمات المالية للمعالجة و التنفيذ.
- المتابعة والتطوير : وهو الاشراف على تلك الخطوات ومتابعة التنفيذ لانجاز العمل بحدود الوقت المرسوم.

سيعمل هذا الاسلوب من التخطيط المبرمج على وضع رؤويا مستقبلية واضحة لمعالجة التحديات والعقبات التي تعترض العملية التعليمية في الجامعات والكليات الاهلية من خلال استقراء المجالات التي شملتها الخطة من تحديد للطاقات الاستيعابية وحجم الانفاق والموارد المالية والخدمات والانشطة العلمية والثقافية ،هذا فضلا عن تسهيل مهمه تقييم الاداء لانتهاج سياسة تعليمية جامعية تتوافق والمصلحة الوطنية وحاجات السوق والمجتمع

خامسا - الخلاصة و الاستنتاجات

يشكل التعليم الجامعي الاهلي ركنا اساسيا من اركان التعليم الجامعي في العراق لدوره الفاعل في تجنيد الطاقات وتعبئتها لخدمة المجتمع في مجال المعرفة و التعليم والبحث العلمي الى جانب التعليم الجامعي الرسمي الا انه لايزال هذا النوع من التعليم يعاني جملة من التحديات والمشاكل التي يعكسها الواقع الحالي و المتمثل في الحذر من القطاع الخاص المستثمر في هذا المجال بدافع الربح وعدم الاهتمام بالتنوعية ومعايير الجودة فضلا عن زيادة اعداد الجامعات والكليات الاهلية وبانماط متعددة من المؤسسين فهناك جامعات وكليات اسست من قبل شخصيات معنوية (جمعيات علمية) ، واخرى من شخصيات حقيقية (افراد واساتذة) او من شخصيات معنوية وشخصيات حقيقية (افراد وجمعيات علمية) مما شتت التوجهات التقييمية...

حيث التركيز على اختصاصات علمية دون غيرها وما رافقها من معايير مزدوجة في القبول

(صباحي / مسائي / مهني / اعدادي) وبالتالي عدم القدرة على تكييف اوضاعها مع اقتصاديات السوق نتيجة الخلل ما بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية ، ولتجاوز تلك التحديات ومن اجل ترصين وتعزيز قطاع التعليم الجامعي الاهلي والحفاظ على استقراره لابد من التوجه نحو اعداد الخطط الاستراتيجية التي تأخذ على عاتقها النهوض بهذا النوع من التعليم وعلى وفق منهجية مدروسة تستمد ابعادها واتجاهاتها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الا ان ذلك يتطلب اتخاذ جملة من الخطوات تمهيدا لوضع الخطط الاولية لهذا التوجه وكما يأتي :-

- مراجعة قانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لسنة 2016 واجراء التعديلات عليه وبما يساعد على ايجاد السبل الكفيلة لتسويق الخدمات التعليمية و الاكاديمية... وبما يعزز دور الكليات والجامعات الاهلية في سد الاحتياجات من الاختصاصات العلمية عن طريق فتح باب الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص.
- تنوع مصادر التمويل وفتح المجال لمساهمة التدريسيين والمنتسبين بنسبة معينة من رأس المال او عن طريق الاكتتاب وضمن تعليمات توضع لهذا الغرض.
- تحسين البيئة التعليمية و التربوية وبما يعمل على بناء شخصية الطالب واحداث التغييرات الايجابية في سلوكه و اتاحه الفرص للطلاب لاثبات قدراتهم وامكانياتهم الفردية.
- التخطيط النوعي في استحداث الكليات و الجامعات واعادة النظر بالهيكلية العامة وعلى ضوء احتياجات سوق العمل بما في ذلك نسب القبول في بعض الاقسام العلمية او فتح اقسام جديدة او دمجها او تحويل بعضها الى كليات متخصصة او فتح دراسات عليا او ايقاف بعض الاقسام لمدة معينة او غلقها وغير ذلك من الاجراءات التي تؤدي الى تحسين المدخلات.

وبناء اعليه تقوم الجامعات و الكليات المعنية من جانبها بوضع خططها الاستراتيجية وبالشكل الذي يتناسب وقدراتها وحسب المتغيرات التي تحكمها و التوقعات المرتقبة للنهوض و التطور وضمن الاطر والمعطيات التاليه :-

1. رسم رؤويا تقويمية لمسيرة التعليم في الجامعات او الكليات الاهلية... عن طريق توحيد انماط العمل والسلوكيات نحو الاصلاح الشامل.
2. توظيف الطاقات المتوفرة والامكانيات العلمية والمادية في مجال المعرفة والتعليم والبحث العلمي وتطوير الامكانيات المتاحة في مجال الاستيعاب وتوفير المستلزمات لوضع الخطط لتنمية المهارات والخبرات من خلال التاكيد على زيادة الاندماج المهني للخريجين ونوعية تخصصهم لسد احتياجات السوق.
3. التنسيق ما بين سياسة التعليم والاستخدام لوضع سياسه للقبول تستند الى حاجة المجتمع الحالية والمستقبلية و التوزيع العادل للطلبة على الاقسام العلمية لتجنب حالات الهدر والتسرب.
4. رفع كفاءة الاداء الجامعي عن طريق صقل المهارات ووضع اطر للمؤهلات الوطنية والالتزام بمعايير الجودة وتهئيه الفرص لتطوير القدرات الابداعية للطلبة و التدريسيين.
5. وضع منهج استثماري (تطوير الاستثمارات) وبما يساعد على تحقيق الفوائض المالية و المردودات لتوسيع النشاط لفتح مؤسسات تعليمية ومراكز استشارية متخصصه للبحث والتطوير والتدريب والاعداد المهني.

هذه هي الاساليب والحلول لبناء مؤسسي جامعي اهلي رديف ومنافس للتعليم الجامعي الرسمي لتحقيق الكفاءه الاقتصادية الاستثمارية لخدمة التنمية الوطنية و البناء.

المصادر

1. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الاهلي - واقع التعليم الجامعي الاهلي في العراق 2017 - 2018
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جهاز الاشراف والتقويم العلمي - دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي 2015 - 2016
3. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط و المتابعة 2016 - 2017
4. مجلة المستقبل العربي / العدد 350 نيسان 2008 راشد رشدي "الوطن العربي وتوطين العلم"
5. مجلة المستقبل العربي / العدد 354 اب 2008 سعيد الصديقي "قراءة في المعايير العالمية / الجامعات العربية وجودة البحث العلمي".
6. أ. د عبد لرسول عبد جاسم / تقويم التعليم الجامعي الاهلي في العراق وفاق تطورة
7. تركيا - إسطنبول 2011 - 2012
8. بوابة منظمة FORAS - العراق USAID
9. Foras portal jod seeker toolkit